

## التنمية المستقلة ومدى تحققها في بلدان عربية مختارة للفترة 1980 - 2010

سالم محمد صالح اليوزبكي  
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق  
أسماء محمود فتح الله المنصور  
E-mail: [Salim51956@yahoo.com](mailto:Salim51956@yahoo.com)

### الخلاصة

تهدف الدراسة الى قياس مدى تحقيق التنمية المستقلة في بلدان عينة البحث باستخدام الاسلوب الرياضي وفي قياس العوامل المؤثرة على بعض مؤشرات التنمية المستقلة باستخدام الاسلوب القياسي والاقتصادي في التحليل، تعد التنمية المستقلة هي الاسلوب المميز البديل للتنمية ذو الاستراتيجية المتوازنة وذات الاستقلالية في تحديد الحاجات وفي توظيف الموارد والامكانات، فهي عملية شاملة ومتوازنة وواعية بمنطقاتها واهدافها وعلاقتها مع البلدان الاخرى وقد انتهجت بلدان العينة (العراق وسوريا وليبيا والجزائر) هذا الاسلوب لتجاوز أزمتها الاقتصادية والاجتماعية ولتحسين أوضاعها وإزالة سمات التخلف والتبعية وبناء وتطوير مجتمعاتها والذي بات امرأ ضرورياً ومهماً في المرحلة الحالية والقادمة، هذا وتوصل الباحث الى ان دول العينة لديها إمكانات ومؤهلات تمكنها لتحقيق هذه التنمية المستقلة من ناحية وان تحقيق هذه التنمية قد تباين مابين البلدان من ناحية اخرى فسوريا في مرحلة الاستقلالية التي تمكنها من تحقيق اهدافها وتوفير متطلباتها بنفسها بدرجة كبيرة، بينما الجزائر في المرحلة الانتقالية نحو تحقيق الاستقلالية، بينما لازال العراق وليبيا في مرحلة التبعية التي تعني ان هذه البلدان لازالت بدرجة كبيرة تعتمد على الخارج في توفير احتياجاتها السلعية والخدمية. كما توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المفيدة.

الكلمات الدالة: تنمية مستقلة، بلدان مختارة.

تاريخ تسلم البحث: 2012/3/25 ، وقبوله: 2012/12/17.

### المقدمة

استطاعت مجتمعات معينة أن تنطلق في تطورها الاقتصادي بالاعتماد على مواردها المحلية بشكل اساسي وتوجيه تنميتها داخل بلدانها بالاستفادة بأقصى ما يمكن مما يتاح لها من موارد طبيعية وبشرية وبالتالي استطاعت قطع شوط التطور بشكل مستقل عن الخارج، لذا فان التنمية المستقلة تتمثل باعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراد الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة كما ان الضرورة لتحقيق ذلك تتطلب اعادة تكوين قوة العمل وتوزيعها وتمركز الفائض المالي وتوجيهه نحو الاستثمارات المطلوبة لتطوير القدرة الانتاجية للبلد كذلك السيطرة على السوق المحلية والموارد دون الحاجة الى استمرار استيرادها من الخارج (تعويض الاستيراد) كذلك الاستفادة من التطور الفني في البلدان الاخرى فالتنمية المستقلة تعتبر ضرورة للمجتمعات التي تسعى الى تحقيق التطور والبناء الاقتصادي والاجتماعي فهي ليست بحالة بقدر ماتكون عملية تاريخية متواصلة لتحقيق أعلى مستوى رفاه مادي ومعنوي لافراد المجتمع وتطوره باستمرار ، ارتباطاً بكون الانسان هو هدف التنمية الاساسي ووسيلتها الفاعلة. وتحدد مشكلة البحث في ان بلدان العينة تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وغيرها وتعد المشاكل الاقتصادية في طليعة المشاكل الاساسية لهذه البلدان والمتمثلة بتعميق الاختلالات الهيكلية وتدني مستوى الانتاج السلعي وعدم المواكبة الفعالة للتطور التقني وتدني مستوى الاداء فيها. لذا تتأى أهمية البحث في محاولة بلدان العينة في تجاوز أزمتها الاقتصادية وتطور مجتمعاتها وضمان تحقيق الاستقلال الاقتصادي باتباع اسلوب التنمية المستقلة. ويهدف ابحت الى قياس مدى تحقق التنمية المستقلة في بلدان العينة كذلك تحليل كمي واقتصادي للعوامل المؤثرة على عدد من مؤشرات التنمية المستقلة (معدل الاكتفاء الغذائي، الفجوة الداخلية) في بلدان عينة البحث. وتحدد فرضية البحث في محورين الاول: ان تحقيق التنمية المستقلة يتباين بتباين طاقات وامكانات ومؤهلات وانجازات بلدان العينة، والثاني: ان هناك عوامل عديدة تتفاوت وتتباين في تأثيرها على عدد من مؤشرات التنمية المستقلة (معدل الاكتفاء الذاتي، الفجوة الداخلية) في بلدان العينة. ومن اهم الدراسات والبحوث التي اجريت في هذا المجال دراسة Irma. A و Morris. C (1967) إذ اتبعنا النهج الكمي ووضعنا مؤشرات اقتصادية واجتماعية

البحث مستل من رسالة الماجستير للباحث الثاني.

وسياسية عدة لدراسة التنمية الاقتصادية في 74 بلداً نامياً، بلغ عددها 41 مؤشراً، وأعطت الباحثان اوزاناً مختلفة لكل من هذه المتغيرات، ووضعتا حدوداً عليا ودنيا لها. ومن خلال إعداد أنموذج كمي شمل الفترة (1950-1964)، وباللجوء الى التحليل في الامدين الطويل والقصير توصلتا الى استنتاجات عديدة، أهمها ان كل هذه العوامل والمؤشرات كان لها دور فاعل في رفع عملية التنمية الاقتصادية، أو في اعاققتها، في البلدان موضع الدراسة، اضافة الى تأكيدها ضرورة الاعتماد على النفس في عملية التنمية وتقليل الاعتماد على المساعدات او المؤسسات الاجنبية في عملية التغيير الشامل التي تجري في هذه البلدان، ودراسة خواجيكية (1989) حدد فيها مجموعة مؤشرات للتبعية، واخرى للاستقلال من خلال نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي والتركز السلعي والجغرافي لها مع الاعتماد على التقنية المستوردة، الى جانب ارتفاع درجة الاعتماد على مصادر الدخل الاجنبي، والاعتماد على النفط بصفته عنصراً وحيداً في تكوين الدخل، اضافة الى الاعتماد على الخبرات الاجنبية في ادارة المشروعات المختلفة وتشغيلها. اما مؤشرات الاستقلال فقد حددها بتدخل الدولة الفاعل في وضع الاستراتيجية العامة للتنمية وسيطرتها على الثروة النفطية، وتطوير بعض الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الزراعية الاساسية، الى جانب التعاون مع دول الخليج العربي الاخرى وبقية الدول العربية في انجاز بعض المشروعات التنموية، ودراسة الريمي (1993) حيث هدفت هذه الدراسة عن كشف القدرات العربية التي تكفل تحقيق التنمية المستقلة من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، وبيان اهمية تلك التنمية في تحقيق تكامل اقتصادي عربي يلغي حالات التجزئة والتبعية والتخلف. واعتمد الباحث الطريقة الوصفية الاستنباطية لتحليل الواقع العربي وصولاً الى نتائج حددت من خلالها ملامح الاستراتيجية البديلة. وأعطى تصوراً شاملاً لمفهوم التنمية المستقلة على مستوى بلدان العالم الثالث وخصوصيتها العربية من خلال التطرق الى عناصرها ودواعيها وشروطها ومحدداتها. وأنهى دراسته بخاتمة تضمنت استنتاجات نهائية أهمها هي ان الوطن العربي يمتلك امكانيات هائلة من الموارد البشرية والزراعية والمعدنية والمالية تتباين في توزيعها بين بلد وآخر مما يجعلها حافزاً ضرورياً ومهماً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ودراسة فتح الله (1999) حاول فيها تقويم الانجاز التنموي المستقل في بعض البلدان النامية، هذا الانجاز الذي يتصف بكونه عملية مستمرة ومتراصة، وان أي مستوى منه يدل على تقدم معين باتجاه ماسيتم تحقيقه في الفترات اللاحقة، واستندت هذه المحاولة الى مؤشرات مختارة تم ربطها من خلال أوزان محددة اختيرت وفقاً لدراسات دولية واقليمية ومحلية سابقا. وتم اختيار اربعة بلدان مختلفة من حيث الحجم وطبيعة التوجهات الاساسية فيها شملت كلاً من العراق ومصر والصين الاشتراكية وكوريا الجنوبية، وخرج بعدد من الاستنتاجات من خلال دراسته هذه وأكد فيها ان أحد أسباب التبعية في هذه البلدان هو تقليدها للنظام الراسمالي واللاسمالي من دون الاخذ بنظر الاعتبار مسارا خاصا بها، لذا فان السبيل لتحقيق الاستقلال يتم من جانبين: الاول يمثل باختيار الطريق المستقل والتميز الذي يختلف عن الاساليب المتبعة في البلدان الاخرى، وبذلك فقد عبر الباحث عن رفضه لاسلوب التطور الراسمالي لقناعته بعدم توفر الظروف الملائمة لتكراره، وتحفظ على اسلوب التطور اللراسمالي الذي تعرض الى نكسة كبيرة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وقد بين الجانب الثاني ان تحقيق الاستقلال الاقتصادي يتم من خلال السياسات المتبعة التي تمكن من فك الارتباط مع العالم الخارجي.

#### مواد البحث وطرقه

**منهج البحث:** اعتمد البحث في منهجه على الربط بين اتجاهين الاول وصفي يستند على مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات الاقتصادية والثاني يشمل على قسمين الاول يتعلق بأسلوب التحليل الذي يعتمد القوانين والطرق الرياضية ثم تفسير النتائج اقتصادياً والثاني كمي يستند الى طرائق التحليل الكمي الذي يعتمد طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه وتفسير النتائج اقتصادياً ولغرض إثبات صحة فرضية البحث وتطبيق الجانب الثاني (التحليل الرياضي الكمي) من الدراسة تم اختيار عدد من البلدان العربية وهي (العراق وسوريا وليبيا والجزائر) لتشكل عينة البحث وذلك لكون هذه البلدان قد تبنت منهج تنموي مستقل من خلال ستراتيجية الاعتماد على الذات والتخطيط الاقتصادي والموارد والامكانيات والطاقات المتوفرة لديها بالدرجة الاولى وقد اشتمل القسم الاول (التحليل الرياضي) على مؤشرات التنمية المستقلة وهي:

**اولاً: مؤشرات الامكانية، وتشمل:**

- 1- الموقع الجغرافي.
- 2- الحجم.
- 3- توافر الموارد الطبيعية وتنوعها.
- 4- التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

### ثانياً: مؤشرات التأهيل:

- 1- التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.
- 2- السكان والقوى العاملة.
- 3- التقنية والبحث العلمي.

### ثالثاً: مؤشرات الاستقلالية

- 1- مؤشر الفجوة الداخلية.
- 2- مؤشر الفجوة الخارجية.
  - أ- مؤشر الانكشاف التجاري للدولة.
  - ب- مؤشر نسبة الصادرات الى الواردات.
  - ج- التركيز الجغرافي للصادرات والواردات.
  - د- التركيز السلعي للصادرات والواردات.
- 3- مؤشر الدين الخارجي.
- 4- مؤشر الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

ومن حيث النتائج المتحصلة والمتحققة من هذه المؤشرات وعلى ضوء معايير التنمية المستقلة يمكن تحديد مدى تحقيق البلد للتنمية المستقلة والتي تكون واقعة في احدى هذه المراحل (1- مرحلة الاستقلالية 2- المرحلة الانتقالية 3- مرحلة التبعية).

وقد اشتمل القسم الثاني على التحليل الكمي وهو اسلوب التحليل القياسي على نماذج قياسية والتي تبين أثر المتغيرات المستقلة على عدد من مؤشرات الاستقلالية التي تم اختيارها في هذا الجزء وهي:

### اولاً: نموذج الاكتفاء الذاتي الغذائي

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + B_7X_7 + U_i$$

حيث تمثل (Y<sub>i</sub>) المتغير المعتمد (معدل الاكتفاء الذاتي الغذائي).

وتمثل (X<sub>1</sub>-X<sub>7</sub>) المتغيرات المستقلة المؤثرة وهي:

- |                            |                                     |
|----------------------------|-------------------------------------|
| X <sub>1</sub> مليون دولار | 1- الناتج المحلي الزراعي            |
| X <sub>2</sub> مليون نسمة  | 2- السكان                           |
| X <sub>3</sub> نسبة مئوية  | 3- متوسط نصيب الفرد من الدخل        |
| X <sub>4</sub> مليون دولار | 4- الصادرات الزراعية                |
| X <sub>5</sub> مليون دولار | 5- الاستيرادات الزراعية             |
| X <sub>6</sub> نسبة مئوية  | 6- سعر الصرف الاجنبي                |
| X <sub>7</sub> مليون دولار | 7- العجز في الميزانية العامة للدولة |
|                            | U <sub>i</sub> = المتغير العشوائي   |

### ثانياً: نموذج الفجوة الداخلية

$$Y_i = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5$$

حيث تمثل (Y<sub>i</sub>) المتغير المعتمد (الفجوة الداخلية)

وتمثل (X<sub>1</sub>-X<sub>5</sub>) المتغيرات المستقلة المؤثرة وهي:

- |                            |                              |
|----------------------------|------------------------------|
| X <sub>1</sub> مليون دولار | 1- الدخل القومي              |
| X <sub>2</sub> مليون دولار | 2- فجوة التجارة الخارجية     |
| X <sub>3</sub> مليون دولار | 3- الاستهلاك المحلي          |
| X <sub>4</sub> نسبة مئوية  | 4- متوسط نصيب الفرد من الدخل |

5- العجز في الميزانية العامة للدولة  
 $X_5$  مليون دولار  
 $U_i =$  المتغير العشوائي

وقد تضمنت الدراسة سلسلة زمنية من (1980-2010) تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التحليل والتي تعطي أفضل مقدرات خطية غير متحيزة.

النتائج والمناقشة

أ- التحليل الرياضي والاقتصادي لمؤشرات التنمية المستقلة.

مؤشرات التنمية المستقلة: حيث تم تطبيق المؤشرات الكمية على مجموعة بلدان العينة مع إعطاء أوزان (معايير) لكل مؤشر من خلالها يمكن المقارنة والتوصل الى مدى انجازات هذه البلدان وتقدمها في طريق التنمية المستقلة.

أولاً: مؤشرات الامكانية وتتنحصر في توضيح قدرات البلد الذاتية وظروفه المختلفة التي يمكن ان تساعده او تعيقه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتشمل:

1- الموقع الجغرافي: تنحصر فعاليته في تحديد مدى أهمية موقع البلد بالنسبة الى طرق الملاحة الدولية ومدى استراتيجية هذا الموقع من خلال قربه أو بعده عن بعض المواطن التي تحظى بإهتمام عالمي ودولي والتجارة الدولية ومدى ارتباطه بطرق المواصلات البرية والبحرية والاهمية السياسية للموقع (فتح الله، 1999). وعلى ضوء قيم المؤشر للموقع حيث يمكن اعتبار ان موقع العراق ضعيفاً وبمعدل (30%) لامكانية تحقيق الاستقلال بينما موقع كل من سوريا وليبيا والجزائر كان متوسطاً وبمعدل (50%) لكل منهم لامكانية تحقيق الاستقلال كما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): محاور مؤشر الامكانية لتحقيق الاستقلالية.

Table (1): The axes of capabilities to achieve independency

التسلسل series	مؤشر الامكانية % Posses indicator	التقارب الحضاري % والاجتماعي Sevilized and social approxmate	توافر الموارد وتنوعها % Available of resources	الحجم % volum	الموقع % Situation	البلدان Countries
2	59.7	50	75	67.6	30	العراق Iraq
4	61.3	50	65	26.5	50	سوريا Syria
3	57.5	90	55	37.2	50	ليبيا Labia
1	62.5	70	65	73.7	50	الجزائر Algeria

الجدول من عمل الباحث.

2- الحجم: يتم تحديد الحجم لامكانية الاستقلال على ضوء الحجم الامثل (مساحةً وسكاناً) ويتضح من الجدول (1) أن نسبة الحجم للجزائر والبالغة (73.7%) تقترب من امكانية تحقيق الاستقلال يأتي بعدها العراق بنسبة متوسطة لامكانية تحقيق الاستقلال (67.6%) ثم ليبيا (37.2%) وسوريا (26.5%) بنسبة ضعيفة لامكانية تحقيق الاستقلال.

3- توافر الموارد وتنوعها: يبين هذا المؤشر أنه كلما كانت الموارد متوفرة ومتنوعة قل اعتماد البلد على الخارج في توفير المتطلبات لتحقيق التنمية وبالتالي تزداد امكانية تحقيق الاستقلال ويدخل في هذا المؤشر الاراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن وغيرها ومدى ملائمة الظروف الطبيعية للانتاج وهذه مجموعها تقلل اعتماد البلد على الخارج في توفير المتطلبات وغيرها (العيسوي، 1989)

وعلى ضوء أقيام المؤشر فإن العراق يعتبر ذو موارد وفيرة ولكنها غير متنوعة وبمعدل (75%) لامكانية تحقيق الاستقلال واعتبرت موارد كل من سوريا والجزائر متنوعة وأقل وفرة بمعدل (65%) لتحقيق الاستقلال، كما اعتبرت موارد الجزائر أقل وفرة ولكنها متنوعة وبمعدل (65%) لتحقيق الاستقلال، بينما اعتبرت موارد ليبيا أقل وفرة وأقل تنوعاً وبمعدل (55%) لإمكانية تحقيق الاستقلال. كما يتضح من الجدول (1).

**4- التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان:** يعكس هذا المؤشر مدى تجانس السكان في كل بلد من بلدان العينة من ناحية القوميات واللغة والديانات والأقليات من ناحية أخرى (فتح الله، 1999)، وعلى ضوء ذلك يعتبر المجتمع العراقي والمجتمع السوري متوسطي التقارب والانسجام وبمعدل (50%) من اتاحته إمكانية الاستقلال بينما يعتبر المجتمع الليبي متجانساً كلياً وبمعدل (90%) من اتاحته إمكانية الاستقلال، كما اعتبر المجتمع الجزائري جيد التجانس والتقارب وبمعدل (70%) من اتاحته إمكانية الاستقلال كما يتضح من الجدول (1). ولأجل الحصول على مؤشر عام وموحد للإمكانية في بلدان العينة فقد اعطي لكل من الحجم والموقع والتقارب (20%) ولمدى توافر الموارد وتنوعها (40%) ليكون المجموع (100%) وقد تم الحصول على النتائج الموضحة في عمود (مؤشر الإمكانية) من الجدول (1) لكل من العراق وسوريا وليبيا والجزائر وكانت على التوالي (59.7%)، (51.3%)، (57.5%)، (62.5%) فهي تعكس الإمكانية لتحقيق الاستقلالية لهذه البلدان وبفوارق نسبية بسيطة.

**ثانياً: مؤشرات التأهيل** وتشمل المؤشرات التي تؤهل البلد نحو تحقيق التنمية المستقلة والتي يمكن تسميتها بمؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة والتي تتطلب أحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لتصحيح الاختلالات المزمنة له، وكذلك تصحيح هيكل السكان وتوزيعهم القطاعي والتعليمي والجغرافي ومتطلبات التقنية والبحث العلمي وهذه المؤشرات هي:

**1- التغيرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي:** يبين هذا المؤشر تغير الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لفترة البحث فالتطور يفترض تنوع الهيكل الاقتصادي من دون تركيز الاعتماد على قطاع معين، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الحيوية كلما أدى ذلك إلى زيادة الانتاج كماً ونوعاً وصولاً إلى مرحلة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة (سيان، 2007) وعلى ضوء ذلك نلاحظ ان الاقتصاد العراقي ولطيلة فترة البحث يعاني من اختلالات هيكلية تبين هيمنة قطاعات انتاج السلع الأولية كالزراعة والتعدين والصناعات الاستخراجية التي يعتمد عليها في التصدير والتي تشكل المصدر الرئيسي لتكوين الدخل القومي وتوريد النقد الاجنبي ورغم حدوث تطورات انتاجية في قطاع الصناعة والصناعات التحويلية الا انها ليست بالمستوى المطلوب وتعود التغيرات في هيكل الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي لصالح القطاعات الأولية على حساب القطاعات الانتاجية الاخرى (الخدمية والتوزيعية) إلى الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة التي مر بها العراق (النجفي، 2004) خلال فترة البحث وعلى هذا فان الاقتصاد العراقي في هيكله هذا لايساعده كثيراً في الاعتماد على قدراته الذاتية في سد الاحتياجات من السلع الصناعية وغيرها مما يقود البلد للاعتماد على الخارج في هذا المجال مما يزيد من أواخر التبعية الاقتصادية للخارج. أما سوريا فعلى الرغم من الاستقرار الاقتصادي ومواردها المتنوعة إلا أن امكاناتها تعتبر ضعيفة فالاقتصاد السوري هو أيضاً يعاني من اختلالات هيكلية لصالح القطاعات الأولية على حساب القطاعات الاخرى الانتاجية والتوزيعية والخدمية وهذا يقلل من أهمية الاعتماد على الدخل في توفير المتطلبات (الخفاجي، 2004) وبالتالي يزيد من درجة الاعتماد على الخارج في سد حاجات الطلب المحلي القائم ويزيد من التبعية الاقتصادية للخارج، كذلك الحال مع الاقتصاد الليبي فهو لايزال يعاني من اختلالات هيكلية لصالح القطاعات الأولية والاستخراجية ولا تزال الصناعة والصناعات التحويلية منخفضة الأهمية (الفارسي، 2004) كما هو الحال في الجزائر رغم ارتفاع أهمية قطاع الخدمات وبالتالي لا يتم الاعتماد الكلي على الموارد والقدرات الذاتية في سد الاحتياجات من السلع الصناعية (فركاجي، 1999) مما يزيد الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات وهذا يزيد من أواخر التبعية الاقتصادية للخارج.

**2- السكان والقوى العاملة:** يعد السكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة ويعد عنصر العمل من عناصر الانتاج المهمة واللازمة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية (عبد القادر، 2005) وان تنمية الموارد البشرية وتسريع عملية التطور الاقتصادي يتحدان في تعميق عملية التحضر والسير نحو التنمية المستقلة وصولاً إلى زيادة حجم الانتاج وتنوعه وتحقيق متطلبات المجتمع في المجالات كافة (فتح الله، 1999) ونلاحظ أن بلدان العينة قد حققت زيادات سكانية وان هذا أثره الواضح في بلدان العينة في إتساع مشكلة البطالة ومشاكل التعليم وماله الأثر على تنمية

الموارد البشرية في المجالات المختلفة ورغم الجهود المبذولة في بلدان العينة نحو تطوير وتهيئة القوى العاملة وبناء وتهيئة المهارات والخبرات والكوادر التعليمية إلا أن هذه البلدان لازالت تعاني من تخلف ومعاناة ومعاناة في هذا الجانب حيث كانت البطالة في تزايد لدى المؤهلين وضعف مسيرة التعليم ووجود فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل (الهنائي وعربي، 2002) وبالتالي انعكاس ذلك على الانتاجية للسلع وزيادة الاعتماد على الخارج في توفير المتطلبات ورغم ارتفاع نسبة القوى العاملة الى اجمالي السكان في دولة العينة لتشكّل ما بين (26.0-38.9%) من اجمالي السكان وبمعدلات نمو تتراوح ما بين (2.7-5.5%) وتزايد نسبة النساء من اجمالي القوى العاملة ما بين (7.3-41.3%) لفترة البحث وتزايد نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة ما بين (15.6-73.0%) لفترة البحث حيث انخفضت في قطاع الزراعة من (13.6-27.7%) وقطاع الصناعة من (23-46.1%) (جامعة الدول العربية، 2009) وانعكس ذلك على انخفاض انتاجية القوى العاملة وبالتالي زيادة الاعتماد على الاستيرادات في توفير فائض الطلب المحلي وأثر ذلك على زيادة التبعية للخارج في دول العينة.

**3- التقنية والبحث العلمي:** رغم التطور الحاصل في هذا المجال إلا أنه لايمثل التطور المنشود لأسباب عديدة وبالتالي فإن بلدان العينة لم ينجح فيها نظام التعليم السائد في توفير كافة الكفاءات والمهارات المطلوبة للمساهمة في تحقيق نهضة علمية وتقنية تواكب العصر، ورغم الانفاق في مجال التعليم والبحث العلمي إلا أنه يعتبر متواضعاً وبالتالي فإن هذه البلدان لاتزال تعتمد على العناصر الحيوية للقدرة التكنولوجية وفي مقدمتها الخبرات والمهارات والتقنية والالات والمعدات العلمية التي تتكون منها عناصر الانتاج وبالتالي فلاتزال هذه البلدان في مرحلة التبعية.

### ثالثاً: مؤشرات الاستقلال:

وتشمل المؤشرات التي تحدد استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في بلدان العينة ومن خلالها سيتم الحكم على مدى نجاح السياسات التنموية المتبعة خلال فترة البحث (1980-2010) في الاقتراب من تحقيق الاستقلال الاقتصادي كهدف تسعى اليه هذه البلدان وهذه المؤشرات هي:

**1- مؤشر الفجوة الداخلية:** توقف عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والبلدان العربية ومنها بلدان العينة الى حد كبير على مدى قدرة الاقتصاد القومي على توفير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية ومؤشر الفجوة الداخلية يقيس الفجوة بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الكافي لتحقيق معدل النمو المستهدف أي يقيس مدى تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات اللازمة (فتح الله، 1999)، وقد بلغت نسبة تغطية الادخارات للاستثمارات لمتوسط فترة البحث (1980-2010) في العراق (85.98%) ، وفي سوريا (84.45%) وبذلك لايعدان مستقلاً اقتصادياً، وبلغت في ليبيا (98.89%) وتعد مستقلة اقتصادياً، بينما اقتربت الجزائر من مرحلة الاستقلالية فقد بلغت النسبة (91.22%).

### 2- مؤشرات الفجوة الخارجية: وتشمل:

**أ- مؤشر الانكشاف التجاري للدولة:** يقيس هذا المؤشر نسبة اجمالي الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، فكلما ارتفعت النسبة دل على شدة اعتماد الدولة على الخارج وزيادة تعرضها للتقلبات الاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية الاقتصادية وبالعكس في حالة انخفاض هذه النسبة (سيان، 2007) حيث بلغت النسبة لمتوسط فترة البحث (1980-2010) في العراق 157.6% لذا يعد العراق في حالة تبعية اقتصادية، وفي سوريا وليبيا والجزائر 55.71%، 64.61%، 52.47% على التوالي حيث تعد هذه البلدان في مرحلة الانتقالية ما بين التبعية والاستقلالية.

**ب- مؤشر نسبة الصادرات الى الواردات:** وهو يعكس مدى تغطية الصادرات للواردات وهو يبين مدى تمكن البلد من الاعتماد على الموارد التي يحصل عليها من جراء تصدير جزء من موارده المحلية (سواء بشكل أولي أو مصنع) في استيراد متطلبات عملية التنمية الاقتصادية التي لايمكن توفيرها محلياً وبالشكل الذي لا يضطره الى اللجوء الى الوسائل الاخرى في تمويل استيراداته التي قد تمس استقلاله الاقتصادي (فتح الله، 1999) وقد بلغت هذه النسبة لمتوسط الفترة (1980-2010) في كل من العراق وليبيا والجزائر 52%، 46%، 51% على التوالي حيث تعد هذه البلدان في حالة تبعية، بينما بلغت النسبة 66% في سوريا فهي تعد في المرحلة الانتقالية بين التبعية والاستقلال.

**ج- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والواردات:** عندما تتركز الصادرات والواردات لبلد ما مع بلد خارجي واحد فانه يكون تابعاً له وكلما تعددت الدول التي يتعامل معها هذا البلد كلما إبتعد عن منطقة التبعية ليقتررب من منطقة الاستقلال (العيسوي، 1999) وقد بلغت هذه النسبة لمتوسط فترة البحث (1980- 2010) لكل من العراق وليبيا والجزائر 70.21%، 77.63%، 70.61% على التوالي فان هذه الدول تعد في حالة تبعية اقتصادية بينما بلغت في سوريا 47.61% فان سوريا تعتبر مستقلة اقتصادياً، حيث كلما انخفضت هذه النسبة اقتربت الدولة من الاستقلالية، وكلما ارتفعت النسبة كانت الدولة في حالة تبعية.

الجدول (2): المؤشر العام لاستقلال التنمية في بلدان العينة خلال الفترة (1980-2010) (نسبة مئوية).

Table (2): The general indicator of development independency in the countries of the sample in the period (1980-2010).

الجزائر Algeria	ليبيا labia	سوريا Syria	العراق Iraq	المؤشر Indicator
2.0	4.5	1.3	3.3	1- الفجوة الداخلية Internal gap
21.8	23.2	17.0	24.6	2- الفجوة الخارجية External gap
2.6	3.2	2.7	5	أ- الانكشاف التجاري Trading exposure
2.5	2.3	3.3	2.6	ب- نسبة الصادرات الى الواردات The ratio of exports to imports
7.0	7.7	4.7	7.0	ج- التركيز الجغرافي للصادرات والواردات Geographic concentration of exports and imports
9.7	10	6.3	10	د- التركيز السلعي للصادرات والواردات Commodity concentration of exports and imports
7.8	9.4	17.5	20	3 - الدين الخارجي External Debt
17.1	28.5	7.5	30	4- الامن الغذائي (الاكتفاء الذاتي) Food Security (self-sufficiency)
48.7	65.6	43.3	77.9	المجموع النهائي Total final

الجدول من عمل الباحث.

**د- مؤشر التركيز السلعي للصادرات والواردات:** فمؤشر التركيز السلعي للصادرات يبين مدى اعتماد البلد على تصديره لسلعة واحدة او عدد قليل من السلع التصديرية الى اجمالي الصادرات فكلما ارتفعت هذه النسبة اتجه البلد الى حالة التبعية وبالعكس (العيسوي، 1999) أما مؤشر التركيز السلعي للواردات فهو يقيس نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية الى اجمالي الواردات فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما اتجه البلد نحو التبعية وكلما انخفضت كلما اتجه البلد نحو الاستقلالية (سيان، 2007) وقد بلغت نسبة التركيز السلعي للصادرات والواردات لمتوسط الفترة (1980-2010) في العراق وليبيا 135.14%، 107.18% على التوالي فانهما يعدان في حالة تبعية اقتصادية بينما بلغت هذه النسبة في الجزائر 97.21% التي تعد في المرحلة الانتقالية بين التبعية والاستقلال أما في سوريا فقد بلغت 63.98% حيث تعد في مرحلة الاستقلال الاقتصادي.

**3- مؤشر الدين الخارجي:** تنشأ الحاجة الى الديون نتيجة عدم وجود توازن عام في الاقتصاد الوطني أي وجود اختلال داخلي وآخر خارجي أي انه ينشأ نتيجة لظهور كل من الفجوة الداخلية والفجوة الخارجية وان العلاقة بين الدين الخارجي والاستقلال الاقتصادي عكسية ويقاس هذا المؤشر بنسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما اتجه البلد نحو التبعية وكلما قلت النسبة كلما اتجه البلد نحو الاستقلالية (زكي، 1986) وقد بلغت هذه النسبة لمتوسط فترة البحث (1980-2010) في العراق وسوريا وليبيا والجزائر

330.35%، 87.75%، 47.14%، 39.34% على التوالي وبذلك فإن هذه الدول في حالة تبعية اقتصادية إلا أن سوريا قد دخلت منطقة الاستقلال الاقتصادي مؤخراً إذ بلغت هذه النسبة (10.2%) في عام 2008. وكذلك ليبيا إذ بلغت (4.9%) خلال الفترة (2000-2010). أما الجزائر فقد دخلت المرحلة الانتقالية خلال الفترة (2000-2010) إذ بلغت 22.66% بينما بقي العراق في حالة التبعية.

**4- مؤشر الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:** يمثل هذا المؤشر أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني ويعد من المؤشرات المهمة جداً لقياس التنمية المستقلة، ويقاس بنسبة الاستيرادات من سلع الغذاء إلى الإنتاج المحلي منها حيث كلما ارتفعت هذه النسبة فإن البلد لا يحقق اكتفاء ذاتي وتزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على سلع الغذاء وبالعكس عند انخفاض هذه النسبة دل على اقتراب البلد من تحقيق الاكتفاء الذاتي (فتح الله، 1999) حيث بلغت هذه النسبة في كل من العراق وليبيا والجزائر 192.81%، 95.12%، 57.31% على التوالي لمتوسط الفترة (1980-2010) وتعد هذه الدول في حالة تبعية اقتصادية بينما بلغت النسبة في سوريا 25.3% لذلك تعد في حالة انتقالية متجهة نحو الاستقلالية.

ولأجل التوصل إلى مؤشر موحد لمؤشرات الاستقلال وليبيان مدى تحقق التنمية المستقلة في بلدان العينة تم بناء مؤشر عام لمؤشرات الاستقلال ومن معايير التنمية المستقلة وهي 20% لمؤشر الفجوة الداخلية، 30% لمؤشر الفجوة الخارجية وتشمل 5% للكشف التجاري، 5% لنسبة الصادرات إلى الواردات، 10% للتركز الجغرافي للصادرات والواردات و 10% للتركز السلعي للصادرات والواردات، ثم 20% لمؤشر الدين الخارجي و 30% لمؤشر الأمن الغذائي وتعكس بيانات الجدول (2) هذا المؤشر العام وتبين من الجدول أن سوريا استطاعت أن تحقق إنجازاً كبيراً في تطوير وتحقيق استقلالها التنموي من خلال فترة الدراسة، تأتي الجزائر بالدرجة الثانية بإنجازها في المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال، ثم تأتي ليبيا ثم العراق حيث إن السياسات الاقتصادية المتبعة لهذه الدولتين كانت أقل ملائمة لتحقيق الاستقلال التنموي.

#### ب- التحليل الكمي:

**أولاً: نموذج الاكتفاء الذاتي الغذائي** تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الاكتفاء الذاتي الغذائي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2010) وكما في الجدول (3)، حيث كانت أفضل صيغ التقدير هي الصيغة اللوغارتمية المزدوجة في كل من العراق وليبيا والجزائر، وفي سوريا الصيغة شبه اللوغارتمية  $L(X)$  كما أعطت القوة التفسيرية للنماذج المقدر  $R^2$  (0.98)، (0.48)، (0.95)، (0.79) لكل من العراق وسوريا وليبيا والجزائر على التوالي. من التغيرات الحاصلة في معدل الاكتفاء الذاتي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة. كذلك ظهرت معنوية المعادلات من خلال اختبار (F) وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي من خلال اختبار كلاين وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار دارين واطسون، أما المتغيرات المستقلة فهي على النحو الآتي:

**1- الناتج المحلي الزراعي ( $X_1$ ):** ظهرت المعنوية الإيجابية لمعلمة هذا المتغير في كل من العراق وليبيا والجزائر وهي تعكس أثر الإيجابية للمعلمت في تأثير الناتج الزراعي على متغير الاكتفاء الذاتي، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية بأن الناتج الزراعي يساهم وبشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، كما ظهر هذا المتغير بمعنوية غير الإيجابية في سوريا وهذا مخالف لتوقعاتنا ومنطق النظرية الاقتصادية ويعود ذلك إلى ضعف الامكانية الاقتصادية لهذا البلد.

**2- السكان ( $X_2$ ):** ظهرت معنوية الإيجابية لمعلمة هذا المتغير في جميع بلدان العينة وهذا مخالف لتوقعاتنا والنظرية الاقتصادية وتفسير ذلك أن تزايد السكان يساهم في تزايد القوى العاملة الزراعية بكافة أشكالها وأنواعها وهذا يساهم بشكل في تطور الانتاج مساهماً في زيادة تحقيق الاكتفاء الذاتي (البناء، 2007)

**3- متوسط نصيب الفرد من الدخل ( $X_3$ ):** ظهرت المعنوية غير الإيجابية لمعلمة هذا المتغير في كل من ليبيا والجزائر (وغير المعنوية غير إيجابية) في العراق وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية بأن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدي إلى خفض معدل الاكتفاء الذاتي نتيجة لزيادة الطلب على السلع المختلفة ومنها سلع الغذاء (البناء، 2007)، بينما ظهر هذا المتغير بمعنوية إيجابية في سوريا وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية وهذا يعني أن ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي بتوجه الأفراد نحو السلع الكمالية وغيرها على حساب سلع الغذاء وفق قانون إنجل.

4- الصادرات الزراعية ( $X_4$ ): ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في كل من العراق وسورية وغير معنوية ايجابية في الجزائر وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية وهذا يعني ان زيادة الصادرات تساهم في زيادة معدل الاكتفاء الذاتي حيث تساهم الصادرات في توفير العملات الصعبة التي تنفق في توفير سلع الواردات للاكتفاء الذاتي وفي مجالات استثمارية تعكس أثرها في زيادة الانتاج وفي رفع معدل الاكتفاء الذاتي الغذائي ، كما ظهر هذا المتغير بمعنوية غير ايجابية في ليبيا ويعزى سبب ذلك الى أن صناعات السياسة الزراعية في ليبيا يعملون على تقليل الكميات المصدرة بهدف زيادة كمية الخزين لتحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

5- الاستيرادات الزراعية ( $X_5$ ): ظهرت المعنوية غير الايجابية لمعلمة هذا المتغير لكافة بلدان العينة وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الاستيرادات من السلع الغذائية والزراعية هي احد الوسائل التي يتم من خلالها تسريب العملات الصعبة الى الخارج بدلاً من المساهمة في الاستثمار وزيادة الانتاج وبالتالي فان زيادة الاستيرادات تؤدي الى انخفاض الانتاج الزراعي وخفض معدل الاكتفاء الذاتي.

الجدول (3): نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الاكتفاء الذاتي الغذائي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2010-1980)

Table (3): Quantitative analysis results of the impact of the economic factors on the food self-sufficiency in the countries of the sample in the period (1980-2010 ).

نوع الدالة Type of Function	$X_7$	$X_6$	$X_5$	$X_4$	$X_3$	$X_2$	$X_1$	$X_i$	الدول Countries
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	-0.008	-0.0132	-0.595	0.023	-0.040	0.210	0.527	$\beta_i$	العراق Iraq $\bar{R}^2 = 0.98$ F = 360.33 D-W = 2.202
	-1.77	-2.18	-30.87	2.781	-1.55	2.63	22.44	$t^*$	
نصف لوغارتمية Semi logramatic	-0.056	0.006	-0.254	0.150	0.465	0.800	-0.537	$\beta_i$	سوريا Syria $\bar{R}^2 = 0.48$ F = 3.08 D-W = 1.830
	-1.50	0.18	-1.98	3.01	1.99	2.34	-2.18	$t^*$	
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	-0.033	-0.244	-0.159	-0.018	-0.114	0.683	0.282	$\beta_i$	ليبيا Libia $\bar{R}^2 = 0.95$ F = 93.18 D-W = 2.157
	-3.17	-2.74	-2.08	-1.86	-1.74	2.38	3.61	$t^*$	
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	-0.010	-0.151	-0.124	0.022	-0.153	0.941	0.175	$\beta_i$	الجزائر Algeria $\bar{R}^2 = 0.79$ F = 17.42 D-W = 1.963
	-2.66	-4.15	-3.00	1.49	-3.54	3.26	2.88	$t^*$	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الاكتفاء الذاتي الغذائي في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2010-1980)

6- سع الصرف الاجنبي ( $X_6$ ): ظهرت المعنوية غير الايجابية لمعلمة هذا المتغير في كل من العراق وليبيا والجزائر وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وهذا يعني ان انخفاض سعر صرف العملة يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المنتجة ويقلل المنافسة في الاسواق العالمية مما يقلل الصادرات وبالتالي يرتفع معدل الاكتفاء الذاتي ، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في سوريا حيث ان التغيرات في سعر صرف الليرة السورية لم تكن ذات تأثير فعال على الصادرات والواردات وبالتالي لم يكن له أثر فعال على معدل الاكتفاء الذاتي.

7- **العجز في الميزانية العامة للدولة (X7):** ظهرت المعنوية غير الايجابية لمعلمة هذا المتغير في بلدان العينة عدا سوريا (غير معنوية) وهذا يتفق ومفاهيم النظرية الاقتصادية حيث كلما انخفض العجز زاد معدل الاكتفاء الذاتي ويعود ذلك الى زيادة دعم الدولة لمنتجات الانتاج الزراعي ومنها سلع الغذاء الامر الذي يؤدي الى زيادة الانتاج وبالتالي زيادة معدل الاكتفاء الذاتي ولم تظهر معنوية هذا المتغير في سوريا بسبب العجز الدائم في الميزانية الذي جعل هذا المتغير لايساهم بدور فعال في زيادة معدل الاكتفاء الذاتي.

**ثانياً- نموذج الفجوة الداخلية** تم توضيح نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الفجوة الداخلية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (1980-2010) وكما في الجدول (4) حيث كانت أفضل صيغ التقدير هي شبه اللوغارتمية لـ X في العراق وسوريا واللوغارتمية المزدوجة في ليبيا والجزائر. وأعطت القوة التفسيرية للنماذج المقدره  $R^2$  (0.53)، (0.34)، (0.49)، (0.86) لكل من العراق وسوريا وليبيا والجزائر على التوالي. من التغيرات الحاصلة في الفجوة الداخلية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة كما ظهرت معنوية المعادلات من خلال اختبار (F) وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي من خلال اختبار كلاين وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار (D-W)، أما المتغيرات المستقلة فكانت كالآتي:-

1- **الدخل القومي (X1):** ظهرت المعنوية الايجابية لمعلمة هذا المتغير في الجزائر وغير معنوية ايجابية في سوريا وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية حيث ان زيادة الدخل القومي في الجزائر لم تسهم نحو زيادة المدخرات المحلية وسبب ذلك يعود الى ان توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر لم تكن بالاتجاه نحو زيادة الادخارات بالحجم المطلوب الامر الذي أدى الى تفاقم الفجوة الداخلية على المدى الطويل، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في سوريا بسبب تدني قيم الدخل القومي وبالتالي اصبح الادخار القومي غير قادر على تلبية متطلبات الاستثمار الامر الذي أدى الى اتساع الفجوة الداخلية، كما ظهرت العلاقة العكسية بين الدخل القومي والفجوة الداخلية في كل من العراق وليبيا وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية وهو يعكس أثر زيادة الدخل على الفجوة الداخلية الا انه لم يظهر معنوي ويعود ذلك الى أن الدخل القومي في العراق يتوجه الى الانفاق على السلع والخدمات وان تأثيره على الاستثمار لا يبدو واضحاً. وبالرغم من زيادة الدخل القومي في ليبيا الا ان التوجهات الحكومية نحو الاستثمار لم تكن جادة بالشكل الكبير الذي ظهر أثره الكبير في تقليل الفجوة الداخلية.

2- **فجوة التجارة الخارجية (X2):** ظهرت معلمة هذا المتغير بمعنوية ايجابية في العراق وهذا يعني في العراق ان زيادة فجوة التجارة الخارجية تؤدي الى تقليل الادخار وبالتالي انخفاض الاستثمار كما ظهرت المعلمة معنوية ايجابية في ليبيا والجزائر حيث ان زيادة حجم فجوة التجارة نتيجة زيادة الاستيرادات والتي تعكس تسرب جزء من الدخل القومي للخارج يؤدي الى انخفاض الادخارات التي تؤدي الى اتساع الفجوة الداخلية، ولم تظهر معنويته في سوريا بسبب تدني الصادرات والاستيرادات السورية الى المستوى الذي جعل هذا المتغير ليس له تأثير كبير في الفجوة الداخلية.

3- **الاستهلاك المحلي (X3):** ظهرت معلمة هذا المتغير معنوية غير ايجابية في بلدان العينة عدا ليبيا كانت غير معنوية، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ويرجع ذلك الى التوجهات السياسات الاقتصادية في هذه البلدان لجأت الى محاولة التقليل من الاستهلاك بهدف تحقيق المدخرات والعمل زيادتها في المدى الطويل مؤدية الى تضيق الفجوة الداخلية.

4- **متوسط نصيب الفرد من الدخل (X4):** ظهرت معلمة هذا المتغير بمعنوية ايجابية في بلدان العينة عدا الجزائر ظهرت غير معنوية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان زيادة متوسط نصيب الفرد تؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي انخفاض الادخارات مؤدية الى اتساع حجم الفجوة الداخلية وعدم معنوية هذا المتغير في الجزائر فسبب ذلك هو ثبوت متوسط دخل الفرد لفترة طويلة وبالتالي لم يظهر تأثيره المعنوي في الفجوة الداخلية.

5- **العجز في الميزانية العامة للدولة (X5):** ظهرت معلمة هذا المتغير بمعنوية ايجابية في بلدان العينة (عدا سوريا بمعنوية غير ايجابية) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ان تزايد حجم العجز في الميزانية نتيجة زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى انخفاض الادخارات وبالتالي الى اتساع حجم الفجوة الداخلية عدا سوريا حيث انخفاض حدة العجز في الميزانية يساهم بزيادة الادخارات وبالتالي انخفاض حجم الفجوة الداخلية. مما سبق نستنتج ما يأتي:

الجدول (4): نتائج التحليل الكمي لأثر العوامل الاقتصادية في الفجوة الداخلية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2010-1980)

Table (4): Quantitative analysis results of the impact of the economic factors on the internal gap in the countries of the sample in the period (1980-2010).

نوع الدالة Type of Function	X <sub>5</sub>	X <sub>4</sub>	X <sub>3</sub>	X <sub>2</sub>	X <sub>1</sub>	X <sub>i</sub>	الدول Countries
نصف لوغارتمية Semi logramatic	0.117	1.275	-0.308	-0.047	-0.325	$\beta_i$	العراق Iraq $\bar{R}^2 = 0.53$ F = 7.81 D-W = 1.901
	3.06	3.45	-1.84	-2.19	-1.08	t*	
نصف لوغارتمية Semi logramatic	-0.152	1.474	-1.551	0.064	0.094	$\beta_i$	سوريا Syria $\bar{R}^2 = 0.34$ F = 4.21 D-W = 1.416
	-2.08	2.65	-2.17	1.66	0.15	t*	
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	0.185	2.021	-1.006	0.150	-0.364	$\beta_i$	ليبيا Libia $\bar{R}^2 = 0.49$ F = 6.79 D-W = 2.148
	1.73	2.67	-1.65	2.85	-0.51	t*	
لوغارتمية مزدوجة Double logramatic	0.226	1.714	-4.525	0.142	2.154	$\beta_i$	الجزائر Algeria $\bar{R}^2 = 0.86$ F = 18.58 D-W = 2.321
	2.37	1.51	-5.95	2.40	1.92	t*	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي للعوامل المؤثرة في الفجوة الداخلية في بلدان عينة الدراسة خلال المدة (2010-1980).

- 1- عكست مؤشرات الامكانية والتأهيل ماتملكه بلدان العينة من موارد مادية وطبيعية وطاقات بشرية وخبرات وامكانات ومؤهلات تمكنها في السير في مسار وفق ستراتيجية التنمية المستقلة وتحقيقها.
- 2- من مؤشرات الاستقلال ، (أ) فعلى صعيد الفجوة الداخلية استطاعت ليبيا ثم الجزائر من تغطية متطلبات الاستثمار متجهة نحو الاستقلالية بينما لا يزال العراق وسوريا في حالة التبعية لعدم إيفاء المتطلبات خلال فترة البحث. (ب) أما بالنسبة للفجوة الخارجية فكان للانكشاف التجاري (الانفتاح الاقتصادي) تأثير سلبي على ليبيا والجزائر والعراق، وتأثير ايجابي في سوريا للسياسة الاقتصادية المتبعة، كما لم تستطع الصادرات من تغطية الواردات في العراق وليبيا والجزائر بينما كان تطوراً ايجابياً في سوريا نحو الانتقالية الى الاستقلالية ، كما عكس التركيز الجغرافي التبعية لبلدان العينة عدا سوريا نحو الاستقلالية بتعدد العلاقات، بينما في التركيز السلعي لزال العراق وليبيا في حالة التبعية بينما الجزائر نحو الاستقلالية وسوريا في حالة الاستقلال بالتنوع السلعي. (ج) حققت ليبيا تقدماً في حالة الدين الخارجي بسبب الاستقرار الاقتصادي وحققت الاستقلالية بينما سوريا والجزائر فانها متجهة نحو تحقيق الاستقلالية أما العراق فانه في حالة تبعية لعدم الاستقرار الاقتصادي. (د) الاكتفاء الذاتي لازالت بلدان العينة في حالة التبعية لايفاء احتياجاتها من الخارج لانخفاض انتاجها الغذائي بينما سوريا حققت تطوراً في الانتاج الغذائي وهي في المرحلة الانتقالية.
- 3- وعلى مستوى التحليل الكمي فان المتغيرات تتباين في تأثيرها على مؤشري الاكتفاء الذاتي والفجوة الداخلية وان هذا التباين يعود الى واقع ظروف بلدان العينة.  
وعليه نوصي بما يأتي:

- 1- ان الاستغلال الامثل وتهيئة واعداد وتوظيف الموارد المتوافرة بشكل صحيح من شأنه ان يساهم في تحقيق التنمية المستقلة.

- 2- إتباع سياسة اقتصادية رشيدة من شأنها ان توظف الانفتاح الاقتصادي لخدمة ومصحة المجتمع.
- 3- محاولة تطوير وتنويع الانتاج السلعي الزراعي والصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي وتحقيق فائض للتصدير لتغطية الواردات وكذلك التركيز على انتاج السلع الصناعية وتقليل استيرادات سلع الاستهلاك وزيادة سلع الانتاج الرأسمالية.
- 4- العمل على زيادة كفاءة وقدرات وطاقت وخبرات القوى العاملة لتؤدي دورها الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية على اعتبار ان الانسان هو الغاية وهو الوسيلة في آن واحد.

## **INDEPENDENT DEVELOPMENT, AND THE A RANGE OF ITS ACHIEVEMENT IN CHOSEN ARABIC COUNTRIES FOR PERIOD (1980 -2010)**

Salim Mohammed Salih Al-Youzbaki      Asmaa Mahmood Fathallah Al-Mansor  
Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq  
[E-mail: Salim51956@yahoo.com](mailto:Salim51956@yahoo.com)

### **ABSTRACT**

The aim of this study is measuring the range of achievement of indevelopment development in the countries of sample by using the mathematical method and measuring the factors which effect on indicators of independent development by using the econometrica method in analysis , Independent development is considered the alternative distinguished style with balanced strategy with independence in identifying the needs and capabilities. It is a comprehensive, balanced and conscious with its trends, objectives and its relations with other countries. The countries of the sample (Iraq, Syria, Libya and Algeria) adopted this style to overcome their economic and social crises , to improve their conditions , to get rid of underdevelopment, dependency and to build and develop their societies. which become an important and critical issue now and in future. The research has concluded that the countries of the sample have capabilities and qualifications that enable them to achieve this independent development on one hand and that achieving this development varied amongst those countries on the other. We see that Syria is in the independence stage and this stage enables it from accomplishing its goals and providing its requirements to a large degree. For Algeria, it is currently in the transitional stage a way to accomplish independency. While Iraq and Libya now are in the stage of dependency in depending greatly on other countries in order to provide their goods and services. The research also reached several conclusions and recommendations.

**Keywords:** Chosen countries, independent development.

Received: 25/3/2012, Accepted: 17/12/2012.

### **المصادر**

- جامعة الدول العربية (2010)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، أبو ظبي، ص314.
- الخفاجي، احمد جاسم محمد عباس (2004)، منظومة اقتصاديات التبعية دراسة مقارنة لاقتصاديات عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص84.
- خواجيكية، محمد هشام (1989)، تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 547- 591.

- الريمي، مهدي صالح دواي (1993)، نحو تنمية عربية مستقلة في ظل الاعتماد الجماعي على الذات، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 111 - 154.
- زكي، رمزي (1986)، حول الديون والاستقلال، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 23.
- سيان، سيروان عارب صادق (2007)، الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير، كلية تربية جغرافية، جامعة الموصل، ص 14، 17، 65.
- عبد القادر، اسوان (2005)، دراسة اقتصادية لبيان أثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2000)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل، ص 35.
- العيسوي، ابراهيم (1989)، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 34 - 121.
- الفارسي، عيسى حمد (2004)، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها، الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، 15، (1): 29-30.
- فتح الله، سعد حسين (1999)، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في أقطار مختلفة)، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 81-89، 117.
- فركاجي، سوعيد علي (1999)، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1970-1994)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 71 - 73.
- النجفي، سالم توفيق (2004)، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، 27، (350): 89.
- الهنائي، عبد الملك بن عبد الله ومكي الحاج عربي (2002)، العالم العربي عند بداية القرن: حالة التنمية وتحديات العولمة، مجلة الاداري، 24، (89): 83.
- Irma, A. and C. Morris, (1967), Politics and Economic Development A Qantitative Approach , Baltimor, Mad, Johns Hopkins University.p:17 ,165.

